

تعطل سلاسل التوريد يعمق أزمة الوقود في سوريا

انسداد منافذ تهريب النفط من بيروت وطهران يقوض فرص خرق قانون قيصر



دخلت أزمة الوقود في سوريا نفقا عميقا حيث تعطلت سلاسل التوريد بالكامل مدفوعة بالعقوبات الأميركية، فضلا عن انسداد منافذ تهريب النفط من بيروت خصوصا بعد الانفجار وتقلص الدعم من طهران الغارقة أصلا في دوامة الانهيار الاقتصادي.

ويقول سكان إن هناك نقصا حادا في العاصمة والمدن الرئيسية، حيث تشكلت طوابير طويلة من المركبات بمحطات البنزين الأسبوع الماضي. ويأتي نقص الوقود مع دخول البلاد في حزم أزمة اقتصادية، وسط انهيار العملة وارتفاع التضخم بشدة، مما يزيد من حدة المصاعب التي يواجهها السوريون الذين يعانون من حرب مندلعة منذ أكثر من تسع سنوات. وحددت الحكومة للمركبات الخاصة حصة حجمها 30 لترا من البنزين كل أربعة أيام، وقال السكان إن المئات من سائقي السيارات ينتظرون لساعات قبل فتح محطات الوقود. وتسببت أزمة الوقود في انتعاش السوق السوداء حتى صار باع البنزين الحر ينتشرون وبشكل كبير، على جوانب الطرقات في مدينة السويداء التي يقطنها غالبية من الطائفة الدرزية، وبالقرب من محطات الوقود، في مشهد مثير للاهتمام، وبأسعار خيالية، دون رقيب أو حسيب.. وانهار إنتاج النفط بعد أن فقدت دمشق معظم حقولها في قطاع من الأرض شرقي نهر الفرات في دير الزور. وحقول النفط هذه واقعة الآن في أيدي الأكراد السوريين المدعومين من الولايات المتحدة، الذين يواصلون بيع جزء من النفط إلى دمشق.

وقال وزير النفط السوري بسام طعمة الأربعاء إن سوريا تعاني نقصا طعما في البنزين نتيجة العقوبات الأميركية المشددة التي تعطل واردات الوقود الحيوية، وذلك في أحدث أزمة تضرب باقتصاد البلد الذي دمرته الحرب. وقال طعمة للتلفزيون الرسمي إن "قانون قيصر وهو أكثر العقوبات الأميركية صرامة الذي دخل حيز التنفيذ في يونيو الماضي ويحظر تعامل الشركات الأجنبية مع دمشق عطل عدة شحنات من موردين" لم يكشف عنهم. وأضاف الوزير "تشديد الحصار الأميركي ومنعه وصول الواردات اضطرنا إلى أن نخفف هذا التوزيع بنحو 30 إلى 35 في المئة".



بسام طعمة
العقوبات الأميركية
عطلت واردات الوقود
الحيوية

سيارات بلا بنزين

الأغذية العالمي. وعلى مدى تسع سنوات من الأزمة، تعرض الاقتصاد السوري لتدمير واسع، وقيل تطبيق القانون، قدرت مؤسسات دولية ومحلية خسائره بنصف تريليون دولار. ولكن المركز السوري لبحوث الدراسات نشرت أواخر مايو الماضي، قدر خسائر الاقتصاد منذ بدء الحرب عام 2011 وحتى مطلع هذا العام بـ530 مليار دولار، ما يعادل 9.7 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي عام 2010. كما ارتفع الدين العام للبلاد ليتجاوز 200 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما يقترب معدل البطالة من 50 في المئة قياسا بنحو 15 في المئة في 2010.

أعمال وقطاعات مختلفة. لكن القانون الجديد يوسع دائرة الاستهداف لنظام أزرعه أيضا، عدا عن مسؤولين سوريين، كل شخص أجني يتعامل مع الحكومة السورية وحتى الكيانات الروسية والإيرانية في سوريا. ويشمل مجالات عدة من البناء إلى النفط والغاز. وينص القانون على اتخاذ إجراءات خاصة بحق المركزي إذا ثبت أنه "مؤسسة مالية أساسية في عمليات تبيض الأموال". ويعيش أكثر من 80 في المئة من السوريين تحت خط الفقر، وفق الأمم المتحدة، بينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بمعدل 133 في المئة منذ مايو من العام الماضي، بحسب برنامج

يسيطر عليها حزب الله، حليف دمشق، المدعوم من إيران. وقال متعاملان إن نقص العملة الأجنبية أجبر دمشق أيضا على استيراد كميات أقل من الوقود في الشهرين الماضيين، مما زاد من شح الإمدادات. ودخل "قانون قيصر" الأميركي حيز التنفيذ في يونيو الماضي، بإعلان واشنطن إنزال عقوبات على 39 من الأشخاص والكيانات المرتبطين بالنظام السوري. وليست العقوبات جديدة على البلاد، فقد عرقلت الإجراءات الأميركية والأوروبية منذ سنوات قدراتها الاقتصادية، بعدما طالت شركات ورجال

وأوضح "الأزمة إلى انفراج نهاية هذا الشهر مع انتهاء أعمال الصيانة في مصفاة بانياس وعودتها للعمل حيث سيرز إنتاج مادة البنزين بنسبة 25 في المئة". وأضاف الوزير بأن شحنات من عدة مصادر لم يكشف عنها ستساعد أيضا في تخفيف الأزمة في وقت لاحق هذا الشهر. ويقول متعاملون إن واردات النفط عبر مرفأ بيروت تعطلت أيضا في أعقاب الانفجار الكبير الذي شهده في أغسطس الماضي. وتتهم واشنطن سوريا منذ فترة طويلة بتهريب النفط من خلال لبنان عبر منطقة حدودية يسهل اختراقها

الجزائر تعزز فتح أسواقها أمام القمح الروسي

الحكومة الجزائرية هذا، لكن ليست لدي تفاصيل. وقال إنه رغم عدم نشر تفاصيل التغييرات، فمن المتوقع رفع حد إصابة حبوب القمح بحشرة البق من 0.1 في المئة إلى 0.5 في المئة لماثأسي معينة، مع زيادة نسبة البروتين لماثأسي ذاتها.

البدء في استيراد القمح من روسيا يعيد صياغة المنافسة في أحد أكبر البلدان المستهلكة للحبوب

ولم يتسن التواصل حتى الآن مع الديوان الجزائري المهني للحبوب الذي ينظم مناقصات استيراد القمح. وتسعى روسيا إلى دخول الجزائر عن طريق إرسال شحنات من العينات، وذلك بعد دخولها سوق القمح السعودية عبر تغيير مشابه في القواعد. ورغم أن القمح الروسي ليس محظورا في الجزائر، فإن الحد الصارم لنسبة الإصابة الحشرية يقصيه عمليا، هو ومصدر البحر الأسود الكبير الآخر أوكرانيا. وفرنسا هي مورد القمح الرئيسي للجزائر، غير أن انخفاضها كبيرا في المحصول هذا العام من المتوقع أن يقلص كثيرا المبيعات الفرنسية. وقال دي بوساك إن من المتوقع أن تشحن فرنسا ما بين 1.5 و2.5 مليون طن من القمح إلى الجزائر في الموسم الحالي، انخفاض من خمسة ملايين طن في السنوات الماضية. وقال إنه رغم نقص المحصول هذا العام، فسيظل القمح الفرنسي المصدر الرئيسي للواردات.

الجزائر - تقرب الجزائر من بدء توريد القمح من روسيا في خطوة تعكس حرص الحكومة على التقليل من تكلفة الواردات في حزم الأزمة الاقتصادية جراء تآكل إيرادات النفط إلى جانب احتجاجات اجتماعية. وبدأت الجزائر بوضع الترتيب لاستقبال أول شحنات القمح من روسيا ما من شأنه حسب خبراء الاستحواذ على نصيب فرنسا التي تشكل مصدر القمح الرئيسي للجزائر.

وقالت رابطة المصدرين الفرنسية الأربعاء، إن الجزائر تعزز فتح سوقها أمام القمح الروسي، في خطوة متوقعة منذ فترة طويلة قد تعيد صياغة المنافسة في أحد أكبر البلدان المستهلكة للحبوب في العالم. وأضافت الرابطة إن الجزائر تعكف على تغيير شروط الاستيراد للسماح بتوريد القمح من منشأ البحر الأسود، وهو ما يشمل حبوبا روسية وأوكرانية. تبذل موسكو جهودا للفوز بموطئ قدم في سوق الجزائر، التي تهيمن عليها حاليا الإمدادات الفرنسية وتعد واحدة من الأسواق الرئيسية القليلة غير المتاحة للقمح الروسي. في الوقت نفسه، تسعى الجزائر إلى تقليص حجم برنامج وارداتها باهظة التكلفة، بينما تواجه احتجاجات شعبية وتضارفا في إيرادات النفط. وقال تييري دي بوساك، المتعامل وممثل رابطة مصدر الحبوب الفرنسية سينكومكس، للصحافيين "نتوقع تغييرا في الشروط بالجزائر في مناقصة القمح المقبلة، بما سيفتح هذه السوق على مناشئ البحر الأسود". وأضاف خلال مؤتمر صحافي نظمته وكالة الزراعة فرانس أجري مير "أقرت

بانكماش بنسبة 7.9 في المئة المنطقة العملة الموحدة. ويتوقع أن يسجل الاقتصاد الفرنسي انكماش بنسبة 9.5 في المئة، والاقتصاد الإيطالي 10.5 في المئة، والبريطاني 10.1 في المئة، بحسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقالت المنظمة إن آفاق النمو في المستقبل ستعتمد على عوامل تشمل شدة تفشي فايروسات جديدة ونوع القيود المفروضة وتوزيع اللقاح وانعكاسات إجراءات السياسات المالية والنقدية على الطلب.

الاتفاق الاقتصادية تبقى ملتبسة بشكل استثنائي فيما يواصل كورونا إلحاق خسائر كبيرة بالاقتصادات

وتتوقع أسواق المال حاليا أن يكون معدل التضخم خلال السنوات الخمس المقبلة ما بين 1 و1.5 في المئة، ولكن انخفاض المعدل عن هذا المستوى بمقدار نقطة أو نقطتين مؤثرتين سيكون كارثة بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، مقارنة بما يمكن أن يحدث إذا ارتفع المعدل بمقدار نقطة أو نقطتين. ودول العالم ستجد نفسها خلال العام المقبل وما بعده أمام اقتصادات شديدة الاختلاف. وسيكون من المحتم أن يتجه التركيز إلى التعامل مع الآثار طويلة المدى للأزمة على ميزانيات الحكومات، وإلى مصداقية البنوك المركزية على المدى الطويل وإلى نطاق وقوة سلاسل الإمداد والتوريد العالمية.

جهود إنعاش الاقتصاد العالمي تخفف آثار الركود المحتمل

غير أنها أشارت إلى أن "الاتفاق الاقتصادية تبقى ملتبسة بشكل استثنائي فيما جائحة كوفيد تستمر في إلحاق خسائر كبيرة بالاقتصادات والمجتمعات". في الفصل الثاني من 2020، انخفض الناتج العالمي أكثر من 10 في المئة مقارنة بنهاية 2019 وهي "صدمة مفاجئة غير مسبوقة في العصر الحديث". وتباين حجم الأزمة وتوقيتها في مختلف الاقتصادات الكبيرة لكن جميعها شهدت انكماشاً كبيراً في الأنشطة وسط فرض تدابير ضرورية للحد من العدوى. وانهارت التجارة العالمية وتراجعت باكثر من 15 في المئة في النصف الأول من 2020، واضطربت أسواق العمل بشكل كبير بسبب خفض ساعات العمل وخسارة وظائف والإغلاق القسري لأنشطة تجارية. وقالت المنظمة إنه "لولا الدعم الفوري والفعال للإجراءات التي تم تطبيقها في جميع الاقتصادات بهدف التخفيف من تأثير الصدمة على دخل الأسرة والشركات، لكان الانكماش في الإنتاج والوظائف أكبر بكثير". وحول كل اقتصاد على حدة، يرجح أن تكون الصين الدولة الوحيدة التي تسجل نموا في 2020 يتوقع أن يبلغ 1.8 في المئة. ومن ناحية أخرى فإن اقتصاد الهند سيشهد انكماشاً بنسبة 10.2 في المئة. أما الولايات المتحدة، أكبر اقتصاد في العالم، فستحقق نتيجة أفضل من المعدل العالمي وسط توقعات بانكماش بنسبة 3.8 في المئة هذا العام. وستسجل ألمانيا أرقاما أفضل من منطقة اليورو ككل، مع توقعات بانكماش الاقتصاد بنسبة 4.5 في المئة، مقارنة

خففت جهود الدول في إنعاش الاقتصادات من وتيرة الركود المحتمل على الاقتصاد العالمي حيث تفيد تقارير دولية أن تخفيف الإغلاق واستئناف بعض الأنشطة الاقتصادية يسهم في دفع النمو رغم الوباء.



اقتصاد ين تحت أوجاع الوباء

باريس - توقعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الأربعاء أن يكون الركود العالمي هذا العام أقل من المتوقع بفضل الجهود التي تبذلها الدول للحد من تداعيات جائحة كوفيد - 19. لكن الانتعاش العام القادم سيكون أيضا أقل من المتوقع، بحسب المنظمة التي قدرت أن انكماش الناتج الاقتصادي العالمي سيبلغ 4.5 في المئة وهي تتوقع عودة إلى نمو بنسبة 5 في المئة في 2021. وفي توقعاتها السابقة في يونيو قالت المنظمة ومقرها باريس إنها تتوقع أن يبلغ الركود الاقتصادي نسبة 6 في